تحوُّلات الشّعر الجاهلي في ضوء القاعدة النَّحويَّة

أ – عبد الله عمّاري
المركز الجامعي تامنغست
a.ammari1984@yahoo.com

ملخص البحث :
سأحاول في هذه المداخلة أن أصل إلى مدى التحولات التي شهدها النص الشعري الجاهلي في ضوء القواعد النحوية، وسأكشف عن حقيقة تعدّي بعض النحاة على نصوص الشعر الجاهلي، وتحويلهم لروايتها من مصدرها الأصلي والأساس إلى رواية جديدة وِفق ما تمليه القواعد النحوية، مقدِّما في ذلك مدخلاً حول مكانة الشعر الجاهلي بين مصادر الاستشهاد النحوي، ومعرِّجاً على بعض المنازعات التي كانت بين الشعراء الجاهليين والنُّحاة، ومسلّطاً الضوء على نماذج للتحوّل الذي حدث للشعر الجاهلي من لدن أهل النحو .

مدخل: مكانة الشعر الجاهلي في مصادر الاستشهاد النحوي:

إن المتصفح لكتب النحو العربي، ومروره بمصادر الاستشهاد فيها يخرج بنتيجة مؤداها إنّ الظاهرة الواضحة في هذه الكتب هـي الاعتماد بالجملة على الاستشهاد بالشعر؛ إذ يعد هو العنصر الغالب في دراسات النحاة من بين مصادر الاستشهاد، وسبب ذلك يعود إلى أن النحاة لما كان اعتمادهم على التراكيب المفيدة، فمن الضروري لهم أن يستعينوا بنصوص كاملة، لذلك جاء معظمها شعرا، وهذا ما جعل كلمة الشاهد تقتصر فيما بعد على الشعر فقط[1].

ففي كتاب سيبويه مثلا نجد ألفاً وخمسين بيتا من الشعر استشهد بها دليلاً على أحكامه النحوية، وينسب الجرمي ألفاً منها إلى قائليها وبقيت خمسون مجهولة القائل، حيكت حولها أسطورة معروفة.

وبعد شواهد سيبويه توالت الشواهد النحوية عند علماء النحو واهتم بها كثير من الشُّراح أمثال الأعلم الشنتمري، وابن السيرافي والنحاس والسيوطي وغيرهم، وتُوِّجت هذه الأعمال بكتاب خزانة الأدب للبغدادي الذي صار فيما

بعد موسوعة النحو والأدب لأنه التزم- البغدادي- بإيراد القصيدة التي أخذ منها الشاهد وترجمة القائل إن كان معروفا، والقضية النحوية التي بها محل الشاهد[2].

ولا شك في أن هذا الاتفاقَ حول مكانة الشعر الجاهلي يرجع إلى أن الشعر كان صورة صادقة للعربية في أوجِّها، ولوحة رائعة في قوة البيان وجمال الأسلوب، بالإضافة إلى سُموِّ التعبير، حتى جعلهم هذا النبوغ في الشعر- العرب- مضرباً للمثل في فصاحة الكلمة وبلاغة المعنى .

كما لا يمكن لأيٍّ كان أن ينكر الشعر الجاهلي، لأن إنكارنا الشعر الجاهلي يعد إنكارا لإعجاز القرآن الكريم، والقرآن الكريم - كما نعلم- أشار في أكثر من موضع إلى فصاحة العرب وبلاغتهم، ولو لم يكن لهم رصيد من بلاغة القول وفصاحة اللسان لما كان هناك داعٍ لهذا التحدي الذي تمثله آيات قرآنية متعددة [3] .

وعليه يمكن القول إن للشعر الجاهلي مكانة بين مصادر الاستشهاد النحوي ولقول البغدادي :" وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[4].

وإذا كان للشعر الجاهلي هذه المكانة فما نصيبه في بناء القواعد وإنشاء الأساليب وتصحيح الأخطاء؟

إطلالة على بعض المنازعات بين الشعراء الجاهليين والنّحاة :

إن الشعر الجاهلي -كما رأينا- كان له الصرح العالي في الاستشهاد النحوي، فما أكثر شواهده التي فاضت بها كتب النحو من عصر سيبويه إلى عصر ابن هشام، وكما هو معلوم إن منهج الرعيل الأول من النحاة –البصريين- هو الشدة في القياس والالتزام بالقاعدة النحوية وعدم الخروج عنها، فأسقطوا ذلك على الشواهد الشعرية، مما جعل هؤلاء النحاة يتنازعون مع الشعراء، ومن هذه المنازعات نذكر:

1/ منازعات الحضرمي مع الفرزدق:

والحضرمي هو الذي مدّ القياس والعلل، يقول فيه ابن سلاّم الجمحي:"فكان أول من بعّج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ... وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس"[5]، هذه الشدة في القياس وجعلته يتنازع مع الفرزدق أثناء مديحه ليزيد بن عبد الملك بقوله :

مُستقبلينَ شَمالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى وأرْجُـــلِنا عَلَى زَواحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِ[6]

فقال الحضرمي للفرزدق أسأت القول إنما هي (ريرُ) بالرفع، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع يعني أن القاعدة هنا هي الرفع على الخبر الذي مبتدؤه (مُخُّهَا) .

ومن صور المنازعات التي كانت بين الحضرمي والفرزدق، ما دار بينهما بشأن شعر قال فيه الفرزدق مادحاً أحد خلفاء بني مروان قائلاً :

وَعَضُّ زَمانٍ يَا ابنَ مَروانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلّفُ[7]

فقال له الحضرمي على أي شيء رفعت (مُجلّفُ)، فأجابه الفرزدق بقوله :"على ما يسُوءك وينُوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"، وقد كان كلا الرجلين مُحقاً في مذهبه فأما الفرزدق فحجته أنه ذكر خبراً أضمر مبتدؤه تقديره (هو)، وأما الحضرمي فحجته أنه اختار إيقاع الإعراب على وجه واحد وهو النصب في (مُسحتاً)، ولما كان الوجه الأقرب أو الأصل في (أو) هو العطف بها كان الأولى نصب ما بعدها .

وكان الحضرمي يكثر من الردّ على الفرزدق فهجاه بقوله[8]:

فَلو كَانَ عبدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوتُهُ وَلَكِنَّ عبدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِياً[9]

وما كاد أن يسمعه منه حتى قال له:"أخطأت أخطأت، إنما هو مولى موالٍ"[10]، ويريد الحضرمي بذلك أن يجري كلمة موالٍ المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جرّها الفرزدق بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل :جوارٍ وغواشٍ، إذ يحذفون الياء ويعوضون عنها بتنوين العوض في حالتي الجر والرفع .

2 / **منازعة عيسى بن عمر مع النابغة:**

كان يحلو لعيسى بن عمر مواجهة الشعراء مثل أستاذه الحضرمي، قال بن سلاّم :"أخبرني يونس أن أبا عمرو بن العلا كان أشدَّ تسليماً بالعرب، وكان ابن إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم، وكان عيسى يقول :أساء النابغة في قوله :(في أنيابها السُّمُ نَاقِعُ)"[11]، من البيت الذي يقول فيه :

فَبِتُّ كَأَنِي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِن الرّقْشِ فِي أنيابها السُّمُ نَاقِعُ[12]

ويرى عيسى بأن موضعها (ناقعاً) بالنصب على الحالية، وكان النابغة يريدها صفة للسُّم .

والواضح من كل تلك المنازعات بين النحاة والشعراء نستنتج مدى احتكام النحاة للقياس، وما ينبغي للقاعدة من اطّراد، بحيث لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عنها .

والملاحظ كذلك أن هؤلاء النحاة تتبعوا أخطاء الشعراء في شعرهم واعتبروها خروجاً عن القاعدة النحوية- القياس النحوي -، في حين نرى بعض النحاة يُحرّفون أو يُحوّلون رواية الشعراء حتى تتماشى مع القواعد النحوية، وهو ما نسميه بالتحوُّل الشعري في ضوء القاعدة النحوية، فما أكثر الأبيات التي اهتزت في مجال النقد لأنها مُحرَّفة في الرواية من لدن النحاة لتدعيم القاعدة النحوية، فإلى أي مدى كان النّحاة ملتزمين بأقوال الشعراء الجاهليين كما جاءت دون تغيير أو تحويل على حساب القواعد النحوية ؟

ـ تحولات الشعر الجاهلي من ناحية الألفاظ في ضوء متطلبات القاعدة النحوية:

هناك عدة أبيات شعرية تحوَّلت في اللفظ من لدن النحاة لكي تتوافق مع القواعد النحوية، وسنذكر بعض الشواهد التي استشهد بها النحاة مُحولين رواية لفظها في القضايا التالية:

1/ قضية اسم إنّ إنْ كان نكرة وخبرها نكرة:

هذه القاعدة النحوية جاءت مخالفة للقاعدة العامة التي تنصُّ على أن اسم إنَّ يشترط فيه أن يكون معرفة لا نكرة، لكن سيبويه استحسن أن يكون اسم إنَّ وخبرها نكرتين، ويعلل بأنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالوجه أن تكون المعرفة الاسم والنكرة الخبر، أما إذا كان اسم إنّ وخبرها نكرتين فهذا حسن، واستشهد على هذه القاعدة الجديدة ببيت من الشعر الجاهلي وهو لامرئ القيس قائلاً:

وإنّ شفاءً عَــبرةٌ مُــهراقةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ من مُعَوَّلِ

والشاهد النحوي في البيت هو نصب (شفاء) على أنها اسم إنّ، مع أنها نكرة وحُسن ذلك – في نظر سيبويه - لأن الخبر نكرة مثلها[13] .

لكن عند تصفُحِنا لخزانة الأدب للبغدادي لأجل الوقوف على شاهد سيبويه، تفاجئنا برأي البغدادي وهو ينكر رواية سيبويه لبيت امرئ القيس، وينقدها[14]، بل يقول بأني لم أجد شارحاً من شُرّاح معلقة امرئ القيس يذكر الرواية باللفظ الذي سجله سيبويه، والرواية المشهورة في البيت هي

(شفائي)[15] بالإضافة إلى ياء المتكلم، وهذا هو المعروف، إلاّ أن الخطيب التبريزي قال:"روى سيبويه هذا البيت (وإن شفاءً عَبرةٌ) واحتجّ بها بأن النكرة يُخبر عنها بالنكرة، ويروى: وإنَّ شِفائي عبرةٌ لو سَفَحتُها"[16]

ويترتب حينئذٍ على الرواية المشهورة (إن شفائي) اسم إن معرفة لإضافته إلى ياء المتكلم، و(عبرة) خبر عنه، والنكرة تقع خبراً عن المعرفة، وهذه المسألة لم يختلف فيها أحد من النحاة، ولذلك كما يقول عبد العال سالم مكرم :"فإن الدعوة التي أقامها سيبويه للاحتجاج بها بهذا البيت دعوة باطلة لا تؤيدها رواية ولا يسندها قياس"[17]

2/ **قضية الترخيم على لغة من ينتظر أو لا ينتظر :**

استشهد كل من سيبويه والمبرد ببيت امرئ القيس، فقال سيبويه :

أحَارِ تَرى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليدِينِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلِ[18]

والشاهد في هذا البيت هو ترخيم (حارث) على لغة من ينتظر، وهذا الشاهد نفسه استشهد به المبرد في المقتضب على لغة من لا ينتظر، حيث روى البيت بضم (أحارُ)[19].

فالملاحظ هنا أن سيبويه اختار لغة والمبرد اختار لغة، وأكبر الظن أن امرئ القيس التزم لغة واحدة - إن صحّت هذه الرواية – فغيّر سيبويه وِفق ما يريد وحوّل المبرد حسب ما تمليه قاعدة من لا ينتظر .

والجدير بالذكر هنا أن قضية ترخيم (حارث) لا تثير جدلاً، فهو اسم علم تتوفر فيه شروط الترخيم، فلا يفيدنا هذا البيت جديداً لكثرة الاستعمال في ترخيم (حارث) .

وفي خِضم هذا المضمار نستحضر كلام ابن الشجري الذي يقول :"ولم يأت ترخيم مذكر مُنَكَرٍ... إلاّ ترخيم (صاحب) لكثرة استعماله، وتشبيهه بالعلم من حيث وهّنه النداء بالبناء فأجازوا فيه (يا صاحِ) ولا يجوز (يا صاحُ) لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف، فلم تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا،قال امرؤ القيس :

أصاحِ ترى برقا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليدينِ في حَيٍّ مُكَلَّلِ"[20]

واللاّفت للانتباه هنا أن رواية (أصاحِ) هي الرواية الثالثة لبيت امرئ القيس الذي رواه سيبويه بـ (أحارِ) بالجر، ورواه المبرد بـ (أحارُ) بالضم، فيا ترى أين هي الرواية الصحيحة من الثلاث ؟

من خلال بحثي في المراجع التي تيسرت لي لم أعثر ألبته على روايتي سيبويه والمبرد، ووجدت كل الروايات تنصُّ على (أصاحِ)[21] .

ولا ريب بعد هذا في أن رواية (أصاحِ) هي التي نحتّج بها في مجال النحو، لأنها موّثقة، أما روايتي (أحارِ بالجر) و(أحارُ بالضم) هما تحوّل وتغيير في لفظ الرواية من أجل قاعدة الترخيم على لغة من ينتظر أو لا ينتظر .

3/ **قضية رفع الفعل بعد حذف ناصبه :**

احتجّ سيبويه ببيت طرفة بن العبد :

ألاَ أيُّهذا الزّاجرِي أحْضُرُ الوغَى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلّدِي[22]

وقال الأعلم :"الشاهد فيه رفع (أحضرُ) بحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى (لأن أحضرَ الوغى)، وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة وهو مذهب الكوفيين"[23]

لكن هذا الشاهد اختلف الرواة وجامعوا الشعر في رواية لفظه بـ (أحضرُ) فهناك رواية أخرى للبيت هي (أشهد) بدل الفعل (أحضر)، فابن الأنباري مثلاً في شرحه للقصائد السبع الطوال رواه بقوله: ألا أيهذا اللاّئمي أشهدُ الوغى[24]، ورواه أبوزيد في الجمهرة :ألا أيهذا اللاّئمي أحضرُ الوغى[25]، ونجد التوزي يرويه بإثبات أداه النصب (أن) بقوله: ألا أيهذا اللاّجي أن أحْضُرَ الوغى[26] .

وكما لا يخفَ على ذي بالٍ بأن الشاهد رُوي برواية واحدة، إمّا رفع الفعل وإمّا نصبه ؛لأن طرفة لم يلتزم إلاّ تعبيراً واحداً، وهو النصب في (أحـضر) كما جاء في ديوان طرفة :

ألاَ أيُّهذا اللائمِي أحضُرَ الوغى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخلّدِي[27]

فما السبب في اختلاف وتحوّل لفظ الرواية الأصلية في الشاهد ؟

إن أكبر الظن أن البيت – كما قلنا آنفاً – رُوي بلفظة واحدة، فجاء النحويون فبدّلوا الحركة واللّفظة ليقوم هذا التّحوّل والتبديل على أساس ما وضعوا من قواعد وما أسّسُوا من أصول، وفي هذا الشأن يقول عبد العال سالم مكرم:" ولست أدري أهذا التحريف عن عمد وقصد لدعم الفائدة أو جاء نتيجة جهل بلفظ الرواية ونقلها من مصدرها دون تمحيص"[28].

ـ تحولات الشعر الجاهلي من حيث المعنى في ضوء متطلبات القاعدة النحوية :

من الشواهد التي تحوَّل معناها من لدن النحاة قول امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى ومَنزِلِ بِسَقْطِ اللِّوى بينَ الدّخُولِ فَحَوْمَلِ[29]

حيث استشهد سيبويه بهذا البيت في باب وجوه القوافي في الإنشاد، ومدّ صوت في (ومنزلي)[30]، وهذا الاستشهاد نفسه بمد الصوت ذكره كل من ابن جني في منصفه[31] ومحتسبه[32]،وابن الشجري في أماليه[33]، والرضى في شرحه للشافية[34]، في حين نصّ ابن هشام على أن الفاء في (فحومل) قد تكون بمعنى الوارو، فقال :"وتارة بمعنى الواو ... وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز :جلست بين زيدٍ فعمرو، وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد"[35].

فالملاحظ من كلام ابن هشام أن الفاء قد تأتي بمعنى الواو، والأصمعي يشك في رواية الفاء ويرى بأن الصواب روايته بالواو .

لكن القارئ في ديوان امرئ القيس يجده يثبت الفاء[36]، والإثبات نفسه في جميع المصادر كجمهرة أبي زيد، والسبع الطوال، وشرح المعلقات ...، غير أن الأصمعي اعتمد رواية الواو لأن معنى الفاء في هذا الشاهد لا يتناسب مع معنى الواو التي تعطف ما بعدها على ما دخلت عليه (بين)، وبناء على هذه القاعدة النحوية تحوّلت رواية الفاء اعتمادا على المعنى لا على ما سُمع من رواية هذا الشاهد .

قال العسكري:" فسألت ابن دريد عن الرواية فحكى ما قاله الأصمعي، ولم يزد عليه، فسأل أبا بكر محمد بن علي بن إسماعيل، فقلت :قال الأصمعي :لا يجوز أن تقول رأيته بين زيد فعمرو، وكان ينكر (بين الدخول فحومل)، فأمْلَى عَلَيَّ الجواب فقال: إن لكل حرف من حروف العطف معنىً، فالواو تجمع بين الشيئين نحو :قام زيد وعمرو، فجائز أن يكونا كلاهما قاما في حالة واحدة، وأن يكون قام الأول بعد الثاني، وبالعكس، والفاء إنما هي دالة على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة بينهما"[37].

وفي الختام يمكن القول إن هذه الرواية كانت محل خلاف بين النحويين واللغويين فحوّلوا رواية الفاء إلى الواو استناداً إلى المعنى، في حين أن الرواية المعروفة والمشهورة هي (فحومل) بالفاء .

ـ تحولات الشعر الجاهلي بسبب التقدير في ضوء متطلبات القاعدة النحوية:

قضية حذف المبتدأ بعد لكن في الضرورة :هذه قاعدة وضعها النحاة واستشهد لها سيبويه ببيت الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد :

ولَسْتُ بِـحلاَلِ التِّلاعِ مخافةً ولَكِنْ متى يَسْتَرْفِدُ القَومُ أرْفِدِ[38]

ويقول سيبويه: " كأنه قال (أنا)، ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلاً لها كما جاز في (مَنْ)"[39].

ومحل الشاهد في البيت هو حذف المبتدأ بعد لكن وتقديره (أنا) على مذهب سيبويه والبصريين، ويوضح ابن هشام السرّ في حذف المبتدأ (أنا) بعد لكن فيقول :"ووجّهوه بأن (لكن) تشبه الفعل[40]، فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلة عليه أن (متى) منصوبة، فالفعل مقدّم في الرتبة عليه"[41].

قال البغدادي :"ولم يُصب الأعلم في قوله :الشاهد في هذا البيت حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة، والمجازاة بعدها، والتقدير: ولكن أنا متى يسترفد القوم أرفد"[42] .

هذا وينقد البغدادي ابن هشام بأنه نقل خلاف ابن علي الفارسي بقوله:"وهذا كما ترى مخالف لكلام ابن علي من وجوه ولا أدري من أين نقله"[43].

وهكذا أثار شاهد طرفة الجدل بين النحويين في هذه القضية، حيث اختلفوا فيه فحوّلوا الرواية بالتقدير، بل وصل الأمر "إلى أن يتهم البغدادي ابن هشام بعدم الدِّقة في النقل والتحريف في النصوص"[44].

خاتمة:

وفي الختام تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن بعض النحاة تمادوا على رواية بعض أبيات الشعر الجاهلي وتحوّلت تلك الأبيات من أجل تقعيد القواعد النحوية في ضوئها، وفي الحقيقة هي قضية نسج خيوطها نحويون من وجهة نظرهم ومن خلال آرائهم، كما اهتزت تلك الشواهد الشعرية في ميزان النقد وباهتزازها يمكن أن تهتز تلك القواعد النحوية التي حُرِّرت في مجالها وبُنيت على أساسها.

الإحالات:

1 - البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1، 1988، ص42 .
2 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه،دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008، ص577 .
3 - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، القاهرة، ط1، دت، ص من 329 إلى 337 .
4 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تح :عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ج1، ص06 .
5 - طبقات الشعراء، ابن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2001، ص30
6 - نفسه، ص 31 .
7 - ويروى أيضاً مُجرَّف، ينظر المرجع نفسه، ص33، والمدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، ط7، دت، ص 23 .
8 - طبقات الشعراء، ض31 .
9 - كان ابن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي وكانوا بدورهم –آل الحضرمي- موالي لبني عبد شمس القرشيين، المدارس النحوية، ص 24 .
10 - نفسه، ص 24 .
11 - طبقات الشعراء، ص31 .
12 - ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005،ص 76 .
13 - الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، دت، ج1، ص 284.
14 - يُنظر هذا النقد في خزانة الأدب، ج 9، ص277 .
15- ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه محمد المصطاوي،دار المعرفة، بيروت، ط2004،2، ص، 24 .
16 - نفسه، ج9، ص277
17 - شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987،ص73 .
18 - كتاب سيبويه، ج1، ص 335 .
19- المقتضب، المبرد،تح:عبد الخالق عضيمة، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، دت،ج4، ص234 .
20 -يُنظر: ديوان امرؤ القيس، ص 16، وأمالي ابن الشجري، تح :محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992،ج2، ص315 .
21- يُنظر: خزانة الأدب، ج9، ص425، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري، تح :عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993، ص 99

.، ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبي الفضل، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص59، جمهرة أشعار العرب، القرشي، تح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، ط1، دت، ص 103
22- كتاب سيبويه /ج1، ص335 .
23- خزانة الأدب، ج8، ص 507
24 - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص193 .
25 - جمهرة أشعار العرب، ص 155 .
26 - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص 193 .
27 - ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2003، ص 33.
28 - شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، ص 90 .
29- ديوان امرؤ القيس،ص14 .
30 - كتاب سيبويه، ج2، ص298
31 - المنصف، ابن جني، تح :إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج1، ص224.
32 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح :علي النجدي، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ،دط، 1994، ج2، ص49
33 - أمالي ابن الشجري، ج2، ص 241.
34 - شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الاستراباذي، تح :محي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، ومحمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1982، ج2، ص316
35 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح :مازن المبارك،دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج1،ص174 .
36 - ينظر ديوان امرئ القيس، ص14 .
37 - خزانة الأدب، ج11، ص 06
38 - ديوان طرفة بن العبد، ص32 .
39 - كتاب سيبويه، ج1،ص442
40 - لأن فيها معنى الاستدراك .
41 - مغني اللبيب، ج2،ص67
42 - خزانة الأدب، ج9، ص66.
43 - نفسه، ج9، ص68 .
44 - شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، ص 96 .